التأمين التعاوني

من منظور الفقه الإسلامي

Cooperative Insurance from an Islamic Jurisprudence
Perspective

إعرارو

نوره بنت محمد بن علي السبيعي

الأستاذ المساعد بقسم الفقه بكلية الشريعة

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

التأمين التعاوني من منظور الفقه الإسلامي

نوره بنت محمد بن علي السبيعي

قسم الفقه بكلية الشريعة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية -

الرياض - المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : norah.m.s331@gmail.com

المخلص:

إنه مع تطور التجارة واتساع محيطها أصبحت خدمات التأمين في الوقت الحاضر تشغل حيزاً كبيراً من اهتمام رجال الأعمال في الأنشطة التجارية، والصناعية، والخدمية وغيرها ؛ نظراً لاعتمادهم الكبير عليها في تهيئة حالة الطمأنينة والأمان لمشروعاتهم بمختلف أنواعها، وللعاملين لديهم ولأسرهم، ولأنفسهم من المخاطر التي يتعرضون لها مثل : الحريق، والسرقه، والسطو، والتلف، والغرق، والانهيار مما اضطر معه الفقهاء المعاصرون في البحث عن بديل شرعي عما يسمى التأمين التجاري الذي أصبح شائعاً في العالم الغربي والإسلامي، فتوصلوا إلى التأمين التعاوني الذي هو موضع البحث . وتبرز أهمية الموضوع في كونه يبحث حاجة من حاجات المجتمع المسلم وهي " التامين " الذي يلعب دوراً كبيراً في تقدم التجارة، والصناعة. وقد توصل الباحثة لعدة نتائج من أهمها أن التأمين ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي : التأمين التجاري والتأمين التعاوني، والتأمين الاجتماعي . أن التأمين التعاوني يقوم على التبرع و تحمل الأعباء بين المشتركين . جواز التأمين التعاوني في الجملة والغرر الذي يكتنفه مغنفر ؛ لأنه من باب التبرعات .

الكلمات المفتاحية : التأمين ، التأمين التعاوني، التأمين في الفقه الإسلامي، التأمين التعاوني رؤية فقهية .

Cooperative Insurance from an Islamic Jurisprudence Perspective

Norah bint Muhammad bin Ali al-Subaie

**Department of Jurisprudence, College of Sharia,
Imam Muhammad ibn Saud Islamic University,
Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia**

Email: norah.m.s331@gmail.com

Abstract:

With the evolution of commerce and its expanding scope, insurance services have become a major focus for businessmen in various sectors such as trade, industry, and services. This is due to their heavy reliance on insurance to provide a sense of security and peace of mind for their projects, their employees and their families, and for themselves against risks like fire, theft, burglary, damage, sinking, and collapse. This has prompted contemporary jurists to seek a Sharia-compliant alternative to what is known as commercial insurance, which has become widespread in both the Western and Islamic worlds. They arrived at cooperative insurance, which is the subject of this study.

The importance of this topic lies in its exploration of a need within the Muslim community, namely "insurance," which plays a significant role in the advancement of trade and industry.

The researcher has reached several key conclusions, the most important of which are:

* Insurance is divided into three types: commercial insurance, cooperative insurance, and social insurance.

* Cooperative insurance is based on donations and the mutual sharing of burdens among participants.

* Cooperative insurance is permissible in principle, and any uncertainty (gharar) within it is excused because it falls under the category of donations.

Keywords: Insurance , Cooperative Insurance , Insurance in Islamic Jurisprudence , Cooperative Insurance: A Jurisprudential View.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، و نستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .

أما بعد .

فإنه مع تطور التجارة واتساع محيطها أصبحت خدمات التأمين في الوقت الحاضر تشغل حيزاً كبيراً من اهتمام رجال الأعمال في الأنشطة التجارية، والصناعية، والخدمية وغيرها ؛ نظراً لاعتمادهم الكبير عليها في تهيئة حالة الطمأنينة والأمان لمشروعاتهم بمختلف أنواعها، وللعاملين لديهم ولأسرهم، ولأنفسهم من المخاطر التي يتعرضون لها مثل : الحريق، والسرقه، والسطو، والتلف، والغرق، والانهييار مما اضطر معه الفقهاء المعاصرون في البحث عن بديل شرعي عما يسمى التأمين التجاري الذي أصبح شائعاً في العالم الغربي والإسلامي، فتوصلوا إلى التأمين التعاوني الذي هو موضع البحث .

أهمية الموضوع :

تبرز أهمية الموضوع في كونه يبحث حاجةً من حاجات المجتمع المسلم وهي " التامين " الذي يلعب دوراً كبيراً في تقدم التجارة، والصناعة، وتخفيف ما يقع من جوائح وأخطار .

سبب اختيار الموضوع :

أن التأمين التعاوني يعد نازلةً من نوازل العصر التي يحتاج المسلم إلى معرفة الحكم الشرعي فيها .

تقسيمات البحث :

- انتظمت خطة البحث في : مقدمة وفصلين، وخاتمة .
 - المقدمة : وفيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وتقسيمات البحث .
 - الفصل الأول : التأمين، وفيه ثلاثة مباحث هي :
 - المبحث الأول : تعريف التأمين .
 - المبحث الثاني : أقسام التأمين .
 - المبحث الثالث : أركان التأمين .
 - الفصل الثاني : التأمين التعاوني، وفيه ستة مباحث هي :
 - المبحث الأول : المراد بالتأمين التعاوني .
 - المبحث الثاني : خصائص التأمين التعاوني .
 - المبحث الثالث : التكيف الفقهي للتأمين التعاوني .
 - المبحث الرابع : الحكم الشرعي للتأمين التعاوني .
 - المبحث الخامس : الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني .
 - المبحث السادس: بعض الإشكالات الشرعية في شركات التأمين التعاوني .
 - الخاتمة : وفيها أهم ما في البحث من نتائج
- فهرس المراجع

الفصل الأول :

التأمين

وفيه ثلاثة مباحث:

- . المبحث الأول : تعريف التأمين .
- . المبحث الثاني : أقسام التأمين .
- . المبحث الثالث : أركان التأمين .

المبحث الأول : تعريف التأمين

أولاً : التأمين في اللغة : مشتق من الأمن، والأمن مصدر للفعل الثلاثي (أَمِنَ) والأمن ضد الخوف، وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف^(١). قال الراغب الأصفهاني - رحمه الله - : "أصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف، والأمن والأمانة والأمان في الأصل مصادر، ويجعل الأمان تارة اسماً للحالة التي يكون عليها الإنسان في الأمن، وتارة اسماً لما يؤمن عليه الإنسان"^(٢).

فالتأمين يزيل الخوف عن المستأمن ويعطيه طمأنينة وأمان .

ثانياً : التأمين في الاصطلاح :

يعرف عقد التأمين باعتبارين^(٣) :

باعتباره عقداً (من جهة الأفراد) :

عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال، أو إيراداً مرتباً، أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث، أو تحقق الخطر المبين في العقد، نظير قسط، أو أي دفعة مالية يؤديها المؤمن له للمؤمن.

ويعرف باعتبار أثره الاقتصادي والاجتماعي (من جهة الشركة) :

نظام تقوم به هيئة منظمة، على أساس المعاوضة أو التعاون وتديره بصورة فنية قائمة على أسس الإحصاء وقواعده ونظرياته، تتوزع بمقتضاه الحوادث أو الأخطار وترمم به الأضرار.

(١) ينظر : لسان العرب (١٣ / ٢١) ، القاموس المحيط ص ١٥١٨ ، المعجم

الوسيط ص ٢٨

(٢) المفردات في غريب القرآن (ص: ٩٠)

(٣) ينظر : واقع قطاع التأمين وإعادة التأمين للدكتور زروقي إبراهيم، بدري عبدالمجيد

ص ٤، مجلة البحوث الإسلامية العدد التاسع عشر (١٩ / ٥٠)، الربا والمعاملات

المصرفية للدكتور عمر المترك ص ٤٠٣

المبحث الثاني : أركان التأمين^(١)

للتأمين ستة أركان هي^(٢) :

أولاً : وثيقة التأمين (الصيغة) : وهي الإيجاب من المستأمن، والقبول من المؤمن، والصيغة تتم باللفظ والكتابة، ونحوها من وسائل التعبير عن الإرادة، وجرى العرف بين شركات التأمين على أن التعاقد قد لا يتم بمجرد الاتفاق الشفهي، وإنما من خلال وثيقة موقعة من الطرفين.

ثانياً: المؤمن : وهو الطرف الذي يقوم بالتعويض عن الضرر للطرف الآخر عند وقوع الحادث المؤمن عنه.

ثالثاً: المؤمن له : وهو الطرف الذي يتمتع بتعويضه عن الضرر الذي يصيبه مقابل التزامه بدفع قسط التأمين للمؤمن.

رابعاً : الخطر^(٣) : وهو الحادث الاحتمالي المؤمن عنه والمبين في العقد كالحريق والسرقة، ويجب أن يكون الخطر المؤمن ضده معينا تعييناً دقيقاً يتضح به نوعه وحده ؛ ليعرف به المؤمن حدود التزامه، ويعرف المؤمن له الحال التي يستطيع فيها الرجوع على المؤمن عند حدوث الخطر لطلب التعويض .

(١) اختلف علماء القانون فيما يجب أن يشمل عليه عقد التأمين من عناصر وأركان، فبعضهم اقتصر على ثلاثة، وبعضهم على أربعة، وبعضهم أوصلها إلى ستة وقد ذكرت في المتن ستة أركان .

(٢) ينظر : مجلة البحوث الإسلامية العدد التاسع عشر (١٩ / ٣٣ - ٣٦)، التأمين وأحكامه لسليمان الثنيان ص ٦٤ - ٦٩،

(٣) يرى بعض الكتاب أن التأمين لا يكون دائماً ضد الأخطار والكوارث، فقد يكون الحادث المؤمن عنه حادثاً سعيداً كإنجاب الأولاد وتزويجهم، والتأمين على الحياة، وغير ذلك، ولهذا يميل بعضهم إلى القول بأن الغاية من التأمين توقي ضائقة اقتصادية بابتغاء مصلحة اقتصادية تقيها .

خامساً : قسط التأمين : وهو المقابل الذي يستحصله المؤمن من المؤمن له ؛ ليتحمل مسؤولية الخطر المؤمن منه، وتختلف فئات تحديد القسط بالنسبة للخطر الواحد تبعاً لاختلاف الظروف، والملابسات، والمكان الذي يقع فيه محل التأمين، ولمبلغ التأمين أثر في تحديد القسط، فكلما كان المبلغ كثيراً كان القسط أكثر، وكلما كان قليلاً كان القسط أنقص .

سادساً : مبلغ التأمين : وهو المال الذي يدفعه المؤمن إلى المؤمن عليه في حالة وقوع الخطر وذلك حسب الشروط الموجودة في العقد بينهما، ويختلف مبلغ التأمين باختلاف نوع التأمين .

المبحث الثالث : أقسام التأمين^(١)

للتأمين أنواع عدة باعتبارات مختلفة^(٢)، وهو باعتبار الهيئات التي تقوم به ثلاثة أقسام هي^(٣) :

القسم الأول : التأمين التجاري أو التأمين بقسط ثابت .

وهو عقد معاوضة يلتزم أحد طرفيه وهو المؤمن أن يؤدي إلى الطرف الآخر وهو المؤمن له أو من يعينه عوضاً مالياً يتفق عليه يدفع عند وقوع الخطر أو تحقق الخسارة المبينة في العقد وذلك نظير رسم يسمى قسط التأمين يدفعه المؤمن له بالقدر والأجل والكيفية التي ينص عليها العقد المبرم بينهما .

القسم الثاني: التأمين التعاوني أو التأمين التبادلي :

سيأتي الحديث عنه في الفصل الثاني من هذا البحث .

القسم الثالث : التأمين الاجتماعي :

وهو نظام إجباري تشرف عليه الدولة لتأمين الأفراد الذين يعتمدون في معاشهم على كسب أيديهم من بعض الأخطار التي قد يتعرضون لها فتعجزهم عن العمل، كالمرض، والشيخوخة والبطالة والعجز، ويشترك في دفع القسط مع العامل صاحب العمل والدولة وتحتمل الدولة دائماً أكبر نسبة من أجزاء القسط المدفوع إلى المؤمن، وهذا النوع من التأمين يعتبر مظهراً من مظاهر السياسة العامة للدولة فهي التي تخطط برامجه وتحدد نطاقه.

(١) جرت العادة عند الحديث عن أقسام التأمين ذكر الفروقات بين أقسامه، وترى الباحثة أن ذكر الفروقات في هذا الموضوع قد يكون سبباً في تشتيت ذهن القارئة ؛ لعدم اكتمال صورة التأمين التعاوني لديها .

(٢) وما ذكرته هو التقسيم الغالب .

(٣) ينظر : المعاملات المالية المعاصرة لمحمد عثمان شبير ص ٨٩، التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية للدكتور عبداللطيف المحمود ص ٦٠،

الفصل الثاني:

التأمين التعاوني

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول : المراد بالتأمين التعاوني .

المبحث الثاني : خصائص التأمين التعاوني .

المبحث الثالث : التكيف الفقهي للتأمين التعاوني .

المبحث الرابع : الحكم الشرعي للتأمين التعاوني .

المبحث الخامس: الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني .

المبحث السادس: الإشكالات الشرعية الواردة في شركات التأمين التعاوني .

المبحث الأول : المراد بالتأمين التعاوني

للتأمين التعاوني صورتان هما^(١):

الصورة الأولى : التأمين التعاوني البسيط :

وهو قيام جماعة يتفق أفرادها على تعويض الأضرار التي قد تنزل بأحدهم نتيجة خطر معين وذلك من مجموع الاشتراكات التي يتعهد كل فرد منهم بدفعها على سبيل التبرع .

الصورة الثانية : التأمين التعاوني المطور أو المركب :

هو عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ معين من المال على سبيل التبرع لترميم المخاطر المؤمنة عند تحققها على أساس التكافل والتعاون بينهم تدار فيه العمليات التأمينية من قبل شركة متخصصة بالتأمين أو هيئة مختارة من حملة الوثائق .

الفرق بينهما :

أن البسيط يكون بصورة مبسطة حيث يقوم على مجموعة من الأشخاص محدودي العدد وغالباً ما يعرف بعضهم بعضاً، ويتولون إدارته بأنفسهم، أما التأمين التعاوني المطور فيتم عبر شركات متخصصة، ويكون مركباً من عدة عقود، والدخول فيه متاح لكل راغب فيه، وتتولى إدارته شركة متخصصة بصفة الوكالة عن المساهمين^(٢) .

(١) ينظر : التأمين التعاوني مفهومه وشروطه للدكتور قذافي الغنائيم ص (٧-٨) ،

بين التأمين التعاوني والتأمين الجماعي للدكتور أحمد ملحم ص ٨

(٢) ينظر : التأمين الإسلامي للدكتور أحمد سالم ملحم ص (٥١-٥٢)

المبحث الثاني : خصائص التأمين التعاوني

يتميز التأمين التعاوني بخصائص عدة، من أبرزها مايلي (١) :

١ . جمع العضو بين صفتي المؤمن والمؤمن له حيث يتبادلون التأمين فيما بينهم، إذ يؤمن بعضهم بعضاً، فهم في نفس الوقت مؤمنون ومؤمن لهم.

٢ . انخفاض تكلفة الأقساط للأعضاء مقارنةً باشتراكات وأقساط التأمين التجاري بسبب غياب عنصر الربح، وانخفاض المصروفات الإدارية .

٣ . قابلية الاشتراك - الذي يدفعه العضو - للزيادة، فإذا زادت التعويضات المطلوبة عن الاشتراك أمكن مطالبة الأعضاء بدفعات تكميلية لتغطية التعويضات .

٤ . المشاركة في الخسارة ؛ وذلك لأن مبنى التأمين التعاوني قائمٌ على التكافل، فهو تضامن في السراء والضراء، فإذا كان رأس المال والاحتياجات لا تكفي للوفاء بحجم الخسارة، فإنه يوزع القدر الزائد من الخسارة على المشتركين كل على حسب نسبة ما دفع ولكن بالممارسة العملية لشركات التأمين التعاوني يكاد يكون هذا الكلام نظرياً، إذ أن فكرة (إعادة التأمين) (٢) هي التي تقوم بتحمل الخسارة .

٥ . إن التأمين الإسلامي عقد تبرع لا يهدف إلى ربح للمشاركين فيه، ولكن الغايه منه هو التعاون فيما بينهم لتفقيت الأخطار التي قد تلحق

(١) ينظر : الفروق المؤثرة بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري للدكتور علاء الدين الزعتري ص (١٥ . ١٦)، المبادئ الأساسية للتأمين التكافلي وتأصيلها الشرعي للدكتور عبدالسلام أوناغن ص ١١، مشروعية التأمين التعاوني لفخري أبوصفية ص ٤ .

(٢) سيأتي الحديث عنها في المبحث السادس من هذا الفصل .

بهم^(١).

٦. وجود ما يسمى الفائض التأميني الذي يوزع قسم منه على المشتركين^(٢).

ويقصد به : ما تبقى من أقساط المشتركين والاحتياطات وعوائدها بعد خصم جميع المصروفات والتعويضات المدفوعة أو التي ستدفع خلال السنة^(٣).

(١) عندما نقول إن عقد التأمين التعاوني لا يهدف للربح فهذا لا يعني أن من يتولى إدارة أموال صندوق أموال المشتركين لا يسعى إلى تحقيق الربح بل هو شأنه شأن أي مدير لصندوق مالي، يتولى إدارة صندوق الاشتراكات .

(٢) وهو من أهم ما يميز التأمين التعاوني عن التأمين التجاري ففي التأمين التجاري تمتلك الأقساط كلها بمجرد التعاقد واستلام الأقساط، وتصبح هذه الأقساط عوضاً وثمناً في مقابل التزام الشركة بالتعويض وبالتالي تكون مملوكة لها ومن حقها القانوني.

(٣) المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية المعيار رقم ٢٦ .

المبحث الثالث : التكيف الفقهي للتأمين التعاوني^(١)

يشتمل التأمين التعاوني على جملة من العقود تتداخل فيما بينها لتحقيق العملية التأمينية وهذه العقود هي^(٢) :

أولاً: عقد الوكالة : ويتمثل في صورتين هما :

الأولى : العلاقة التي تنشأ بين شركة التأمين من جهة (وكيل) وبين المشتركين (مؤكّلين) من جهة أخرى، وبموجب هذه الوكالة تقوم الشركة بإدارة العمليات التأمينية نيابةً عن المشتركين (المستأمنين) .

الثانية : بين المستأمنين (موكل) من جهة و بين من يمثلهم في مراقبة شركات التأمين من جهة أخرى أثناء ممارستها للعمليات التأمينية من جهة أخرى، سواء أكان من يمثل المستأمنين منهم أو من غيرهم^(٣).

• أورد بعض الفقهاء المعاصرون تكييفات فقهية عديدة منها : النهذ أو التناهد، الهبة بعوض، عقد مولاة، نظام العاقلة، الوقف وغيرها، وما ذكرت في المتن هو التكيف الذي عليه أكثر العلماء .

(١) يقول الشيخ صالح بن حميد - حفظه الله - معلقاً على هذه المسألة : " ليس من المتعين في أي عقد جديد أن يبحث له عن مشابه من عقد أو عقود سابقة من العقود المسماة، بل يكفي في العقد الجديد أن يكون خالياً من الموانع الشرعية من الغرر والجهالة والربا، أما أن يكون من المتحتم مشابهته أو مطابقته مع عقد أو عقود من العقود المعروفة، فلا يبدو هذا لازماً لا شرعاً ولا فقهاً " التأمين التعاوني الإسلامي - صالح بن عبد الله بن حميد ص ١٥

(٢) ينظر : التأمين التعاوني الإسلامي الأحكام والضوابط الشرعية لأحمد صباغ ص (٦ - ٧)، مفهوم التأمين التعاوني للدكتور مسفر الدوسري ص ١١، التكيف الشرعي للتأمين التكافلي للدكتور سعيد أبو هراوة ص (٩ - ١٤)، التكيف للتأمين التعاوني الإسلامي للدكتور عثمان إبراهيم ص ١٩ - ٢١)

(٣) بعض البلدان تمنع أنظمة الشركات فيها المستأمنين أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة شركة التأمين فيكون البديل عن ذلك قيام جهة أخرى بتلك المسؤولة

ثانياً: عقد المضاربة :

حيث تقوم شركة التأمين باستثمار المتوفر من أقساط التأمين باعتبارها مُضارب (صاحب العمل)، والمستأمنون هم (صاحب المال) بحيث يتم اقتسام الأرباح بينهما بالنسبة التي يتفقان عليها ويكون الاستثمار متوافقاً مع أحكام الشريعة^(١).

رابعاً: عقد التبرع (هبة) :

العلاقة التي تنشأ بين المستأمنين تنسم بالطابع التبرعي، فكل مستأمن متبرع لغيره بما يستحق من التعويضات التي تدفع للمتضررين من المستأمنين، وفي الوقت نفسه هو مُتبرع له بما يأخذ من تعويض عند تضرره .

خامساً: عقد كفالة :

وتظهر صورة هذا العقد في ما إذا كان إجمالي حصة المستأمنين من أقساط التأمين لا يكفي لدفع حصتهم من التعويضات للمتضررين، فتقوم الشركة بدور الكفيل عن المستأمنين فتتكفل بكافة الالتزامات المالية المستحقة للمتضررين، وذلك من أموال الشركة على صورة قرض حسن لتستردها من أموال المستأمنين بعد ذلك .

(١) وقد تدخل شركة التأمين لا على صورة (مُضارب) بل بصورة وكيل في عملية استثمار أموال المستأمنين فيكون العقد وكالة بأجر .

المبحث الرابع : الحكم الشرعي للتأمين التعاوني

حكم التأمين التعاوني (١) :

يكاد يُجمع الفقهاء المعاصرون على جواز التأمين التعاوني بصورته البسيطة.

يقول الدكتور الصديق الضرير: "إنه يمكن أن نقول فقهيًا أنه حصل إجماع على التأمين التعاوني من حيث المبدأ..."^(٢) والخلاف إنما وقع في جواز التأمين التعاوني المطور، وهو على قولين هما :

القول الأول : جواز التأمين التعاوني في الجملة وبه قال جمهور الفقهاء المعاصرين^(٣)، وهو ما قرره المجامع والهيئات الشرعية^(٤).

(١) من خلال اطلاعي المحدود في بعض ما كتب عن التأمين التعاوني وجدت خطأ بين حكم التأمين التعاوني البسيط والتأمين التعاوني المطور، فكثيرًا ما ينقل الإجماع على جواز التأمين التعاوني مطلقًا في موضع الحديث عن التأمين التعاوني المطور .

(٢) مجلة البنوك الإسلامية ص ٢٤ العدد الثالث عام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

(٣) ينظر : التأمين الإسلامي للدكتور أحمد ملحم ص ١٠٥، المعاملات المالية المعاصرة للدكتور وهبه الزحيلي ص ١٢٨، تقويم المسيرة النظرية والتطبيقية للدكتور الصديق محمد الأمين الضرير ص ٦

(٤) ينظر : قرار هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية رقم (٥١) وتاريخ ١٣٩٧/٤/٤هـ، وقرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي رقم (٥) بتاريخ ١٣٩٨/١٠/١٠هـ، وقرار مجمع الفقه الإسلامي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي رقم بتاريخ ١٤٠٦/٤/١٦هـ، قرار المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في دورته (٦ / ٧)، المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار رقم (٢٦)

واستدلوا بالأدلة الآتية :

الدليل الأول :

عموم الأدلة التي دعت إلى التعاون والتراحم من الكتاب و السنة،

ومنها ما يأتي :

أولاً : من الكتاب :

١/ قوله تعالى : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا

اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿١﴾ (١)

٢/ قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ

تُرْحَمُونَ ﴿٢﴾ (٢)

ثانياً : من السنة :

١/ عن أبي موسى - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال : «المؤمن للمؤمن

كالبنيان يشد بعضه بعضاً» وشبك بين أصابعه (٣)

٢/ عن النعمان بن بشير - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله ﷺ : «مثل

المؤمنين في توادهم، وتراحمهم، وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه

عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» (٤)

(١) سورة المائدة : ٢

(٢) سورة الحجرات : ١٠

(٣) أخرجه البخاري في كتاب البر والصلة، باب نصرة المظلوم (٣ / ١٢٩) رقم

الحديث (٢٤٤٦)، ومسلم (٤ / ١٩٩٩) في كتاب البر والصلة، باب تراحم

المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم رقم الحديث (٢٥٨٥)

(٤) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم

(٤ / ١٩٩٩) رقم الحديث (٢٥٨٦)

وجه الدلالة من النصوص السابقة :

أن النصوص جاءت بالترغيب في تعاون المسلم مع أخيه المسلم، وصنع المعروف له والوقوف معه في مواجهة ما قد يعترضه و التأمين التعاوني يتحقق فيه هذا المعنى .

الدليل الثاني :

عن أبي موسى الأشعري - رضي الله عنه - قال : قال النبي ﷺ: «إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو، أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم»^(١)

وجه الدلالة من الحديث :

إن الأشعريين تقاسموا الطعام بينهم، ومن المعلوم أنه عندما يضع كل واحد منهم ما عنده من طعام لا يدري ما الذي سيأخذه، ولكن لم ينظر إلى هذه الجهالة ؛ لأن قصدهم التكافل والتبرع، وما فعله الأشعريون هو الأساس الذي يقوم عليه التأمين التعاوني^(٢) .

نوقش : إن التعاون الوارد في الحديث هو تعاون بعد وقوع الخطر، حيث ينتفي فيه عنصر الاحتمال، بينما في التأمين التعاوني يكون جمع الأموال قبل وقوع الخطر فيكون عنصر الاحتمال قائماً^(٣).

(١) متفق عليه أخرجه البخاري في كتاب الشركة، باب الشركة في الطعام والنهد والعروض (٣ / ١٣٨) رقم الحديث (٢٤٨٦)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل الأشعريين (٤ / ١٩٤٤) رقم الحديث (٢٤٩٩)

(٢) ينظر : التأمين التعاوني وأحكامه ص ٢٧٥

(٣) ينظر : الأحكام التبعية لعقود التأمين للونيس ص نقلاً عن مراجعة شرعية لبحث الالتزامات التعاقدية في عقود شركات التأمين للشريف

أجيب : إن هذا الفارق غير مؤثر، فالتأمين هو استعداد لخطر متوقع فيصدق عليه أنه تعاون لترميم الاخطار^(١) لا سيما إذا تأملنا الواقع الحالي وكثرة ما يقع فيه من المشكلات الصحية والاقتصادية.

نوقش : إن الفرق بين ما يدفعه الشخص في حديث الأشعريين وبين ما يأخذه قليل في العادة وهو مما يُتسامح فيه، بخلاف التأمين التعاوني فإن الفارق فيه كبيرٌ بين ما يدفعه المشترك وبين ما يأخذه^(٢).

يجاب : إن الغرر إنما يكون مؤثراً إذا كان في باب المعاوضات، أما إن كان في باب التبرعات فإنه يُغتفر .

الدليل الثالث :

قياس التأمين التعاوني على العاقلة^(٣)، فإنَّ العاقلة تتحمَّل شرعاً دية قتل الخطأ عن القاتل وتتقاسمها بين أفرادها ؛ لأجل تفتيت أثر المصيبة عن الجاني، وكذلك الحال في شركات التأمين فإنها تعمل على ترميم الأخطار، وتخفيف المصاب^(٤).

نوقش : بأن القياس على العاقلة قياس مع الفارق حيث أن القاتل لم

(١) المصدر السابق ص ١٥٥

(٢) ينظر : ندوة حوار الأربعاء ١٤٢٧/٥/١٨ هـ بعنوان : حديث الأشعريين، هل يصلح دليلاً لجواز التأمين؟ للدكتور سعد بن حمدان اللحياني، ينظر موقع قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز على الشبكة
<http://islamiccenter.kau.edu.sa>

(٣) العاقلة هي : جمع عاقل، وهو دافع الدية وسميت الدية عقلاً تسمية بالمصدر ؛ لأن الإبل كانت تعقل بقاء ولي القاتل، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية، ولو لم يكن إبلا، وقيل: اشتقاقها من عقل يعقل إذا تحمل، فمعناه أنه يحمل الدية عن القاتل ينظر : عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٤ / ٦٥)

(٤) ينظر : نظام التأمين وموقف الشريعة منه لفيصل مولوي ص ٧٧

يدفع اشتراكاً سنوياً كما هو الحال في التأمين التعاوني.

يجاب : بأن القاتل وإن لم يدفع اشتراكاً سنوياً إلا أنه ملزم بأن يتحمل جزءاً من الدية فيما لو ارتكب أحد أفراد العاقلة جناية القتل الخطأ، فكما تحملوا معه الخطر فإنه يتحمل معهم الخطر، فأشبه التأمين العاقلة من جهة أن كل واحد من المشتركين يتحمل عن صاحبه فيما لو لحقه الخطر .

الدليل الرابع :

ظهور المصلحة في هذا النوع من المعاملات لما تقتضيه طبيعة الحياة المدنية ومشكلاتها الاقتصادية، والشريعة قد جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها^(١).

الدليل الخامس :

إذا نظرنا إلى قاعدة الشريعة فإننا نجد أن الشريعة تتسامح فيما كان مبنياً على الإرفاق و الإحسان والتكافل والتعاون فعلى سبيل المثال : القرض فإن صورته في الأصل صورة ربوية ؛ لأنها معاوضة مال بمال مع عدم التقابض، ولكن الإسلام أجاز هذه الصورة ؛ لأنها مبنية على الإرفاق والتكافل والإحسان^(٢). فكذلك الحال في التأمين التعاوني فإنه وإن كان فيه نوع من الغرر إلا أنه مبني على الإرفاق والتكافل الذي يُتسامح فيه .

القول الثاني : عدم جواز التأمين التعاوني وهو قول لبعض

المعاصرين منهم الدكتور أحمد الحجي^(٣)، والدكتور سليمان بن ثنيان^(٤).

(١) ينظر : الاستقامة لشيخ الإسلام (١ / ٢٨٨)

(٢) ينظر : المعاملات المالية المعاصرة للدكتور سعد الخثلان ص ١٧٢،

(٣) ينظر : التأمين الإسلامي والتأمين التقليدي هل هناك فروق ؟ ص ١٦

(٤) ينظر : التأمين وأحكامه ص ٢٤٨

واستدلوا بالأدلة الآتية :

الدليل الأول :

اشتمال التأمين التعاوني على الربا بنوعيه: ربا الفضل، و ربا النسيئة .
ووجه كونه من ربا الفضل هو أن المشترك في هذا التأمين يدفع قليلاً من النقود [قسط التأمين] على أمل أن يأخذ أكثر منها إذا وقع له الحادث المؤمن منه، ويتم هذا الدفع بعقد ملزم على وجه المعاوضة.
ووجه كونه من ربا النسيئة لالفارق الزمني بين دفع القسط واستلام العوض إذا وقع الحادث، فلم يتم تقابل العوضين الربويين في مجلس العقد^(١).

يناقش :

بأن الربا يرد على عقود المعاوضات ولا يرد على عقود التبرعات والتأمين التعاوني من عقود التبرعات .

الدليل الثاني :

اشتماله على الغرر الفاحش ؛ لأن كل مشترك فيه قد يدفع الاشتراكات [أقساط التأمين] ثم لا يقع له الحادث فلا يأخذ عوضاً عما دفع، وقد يدفع قسطاً واحداً ثم يقع له حادث شديد الأثر فيأخذ عنه تعويضاً كبيراً بغير مقابل، وهذا عين الغرر^(٢) .

نوقش :

إن التأمين التعاوني لا يضر فيه الغرر لأنهم متبرعون فلا مخاطرة

(١) ينظر : التأمين وأحكام ص ٢٤٨.

(٢) ينظر : المصدر السابق ص ٢٨٣، التأمين التعاوني مفهومه وتأصيله الشرعي للدكتور

قذافي الغنائم ص ١٢.

حينئذ^(١)، وعقود التبرعات لا يؤثر فيها الغرر وإنما يؤثر في المعاوضات، بل إن في باب المعاوضات ما تجاوز الشارع فيه عن الغرر اليسير لا سيما عند وجود الحاجة . يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : "والحاجة الشديدة يندفع بها يسير الغرر، والشريعة جميعها مبنية على أن المفسدة المقتضية للتحريم إذا عارضها حاجة راجحة أبيح المحرم، فكيف إذا كانت المفسدة منتفية؟" ^(٢)

الدليل الثالث :

إن هذا التأمين من باب المعاوضات، وليس من باب التبرعات، بدليل أن ما يدفعه المشترك من الأقساط التأمينية -التي يُعَوِّضُ منها من وقع عليه حادث- مشروطاً بأن يُعَوِّضَ هو إن وقع له حادث كذلك، وهذا عقد ملزم للأطراف الداخلة فيه، والاستفادة منه مقصورة عليهم، فلا مجال فيه البتة لقصد التبرع، وإنما هو معاوضة نقود بنقود على وجه الاحتمال^(٣).

يناقش من وجهين :

الوجه الأول : بعدم التسليم أنه من باب المعاوضات بدليل أن المشترك لا يقصد ببذله ربحاً من جراء هذا الاشتراك، كما أنه لا يتطلع إلى عوض مالي مقابل لما بذل .

الوجه الثاني : كونه مقصوراً عليهم أي : على المشتركين لا يخرجهم عن كونه تبرعاً فالتأهد^(٤) مقتصرٌ على المتأهدين ومع ذلك هو من

(١) ينظر : قرار هيئة كبار العلماء رقم (٥١)

(٢) القواعد النورانية (ص: ١٩١)

(٣) ينظر : التأمين وأحكامه ص ٢٨٠

(٤) والنَّهْدُ والتَّاهِدُ: هو أن يخرج كل واحد من الرفقة شيئاً من النفقة يدفعونه إلى رجل منهم لينفق عليهم منه . ينظر: لسان العرب لابن منظور (٤٣٠/٣)، شرح

التبرعات .

الترجيح :

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول القاضي بجواز التأمين التعاوني ؛ وذلك لما يأتي :

١ . قوة الأدلة التي استدل بها المجيزون، في مقابل ما ورد على أدلة من يرى التحريم من مناقشات.

٢ . إن هذا القول هو الذي ذهب إليه المجامع الفقهية ومن المعلوم أن هذه القرارات تصدر بعد بحثٍ ودراساتٍ متعمقة .

٣ . إن القول بجواز التأمين التعاوني فيه إغناء للناس عن التأمين التجاري القائم على الربا والغرر .

٤ . المتأمل في أدلة المخالف يجد أن أقواها هو وجود الغرر، وهذا الدليل مندرجٌ بكون التأمين التعاوني من عقود التبرعات .

٥ . ظهور المصلحة العامة في إباحة التأمين التعاوني ؛ نظراً لما تقتضيه طبيعة الحياة المدنية من التزامات اقتصادية . يقول العز بن عبد السلام - رحمه الله - : "من تتبع مقاصد الشرع في جلب المصالح ودرء المفساد، حصل له من مجموع ذلك اعتقاد أو عرفان بأن هذه المصلحة لا يجوز إهمالها، وأن هذه المفسدة لا يجوز قربانها؛ وإن لم يكن فيه إجماع ولا نص ولا قياس خاص؛ فإن فهم نفس الشرع يوجب ذلك"^(١)

=

صحيح البخارى لابن بطال (٧ / ٦) وقد صرح طائفة من فقهاء الشافعية والحنابلة بجوازه . ينظر: المنشور للزركشي (٢ / ٢٢٨)، الآداب الشرعية لابن مفلح (٢ / ١٨٢)

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (٢ / ١٨٩)

٦. ظهور الحاجة العامة لهذا النوع من المعاملات؛ وقد قرر الفقهاء بأن الحاجة تنزل منزلة الضرورة .

٧. إن الشريعة الإسلامية حثت على التعاون ومساعدة الآخرين، وحقيقة التعاون ظاهرة في التأمين التعاوني .

سبب الخلاف في المسألة :

يرجع سبب الخلاف - والله أعلم - في هذه المسألة إلى الخلاف في نوع العقد، فمن قال أنه من عقود التبرعات قال بجواز التأمين التعاوني، ومن قال بأنه من عقود المعاوضات قال بعد جوازه .

المبحث الخامس : الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني

والمراد بالرقابة الشرعية هو : وضع ضوابط شرعية مستمدة من الأدلة الشرعية، ثم متابعة تنفيذها .

ومع القول بشرعية التأمين التعاوني إلا أن ذلك لا يعني شرعية التطبيقات لذا لا بد من وجود أجهزة شرعية، وأجهزة رقابية وذلك لما يأتي :

١. إن بعض أحكام المعاملات المالية لا سيما ما يتعلق منها بالربا - وهو لصيق بشركات التأمين - قد يخفى على المتخصصين فكيف إذا أسندت لغير المتخصص .

٢. إن الحكم بصحة عقد أو فساده، وبكونه موافقاً للضوابط الشرعية أو مخالفاً لها يعد فتوى شرعية، ومن المتفق عليه أن الفتوى لا تقبل ممن ليس أهلاً لها فإن الله سبحانه قد أمر بسؤال أهل الذكر قال تعالى : ﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾^(١)

٣. إن كثيراً من المؤسسات المالية تروج لخدماتها بوصفها إسلامية، وربما لا تكون كذلك فتغرر العملاء بذلك، ولا سبيل إلى التمييز في هذا المجال إلا بوجود هيئة شرعية .

٤. إن الإجراءات النظامية في هذه الشركات تُشترط لها الأنظمة الرقابية بشروط معينة فهناك مراجع قانوني، والمراجع المحاسبي الخارجي، والمراجعة الداخلية وغيرها من الإجراءات التي يُقصد منها ضبط العمل، ولا شك أن التدقيق الشرعي أهم من ذلك كله إذ هو متعلق بمقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية وهو حفظ الدين^(٢)

(١) سورة النحل: ٤٣

(٢) ينظر : الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني للدكتور يوسف الشيبلي ص ٦، الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني جوانب القوة والضعف للدكتور

المبحث السادس : بعض الإشكالات الشرعية في شركات التأمين التعاوني^(١)

يرد على شركات التأمين التعاوني بعض الإشكالات الشرعية التي لازالت محل جدل بين الفقهاء والمفتين سأعرض لأبرزها وهي :

أولاً : إعادة التأمين :

والمراد به : عقد بين شركة التأمين المباشرة وشركة إعادة التأمين تلتزم بمقتضاه شركة التأمين المباشرة بدفع حصة من أقساط التأمين المستحقة لها من المؤمن لهم لشركة إعادة التأمين مقابل التزام شركة إعادة التأمين بتحمل حصة من المخاطر التي تلتزم بها شركة التأمين المباشرة. وتساعد شركات إعادة التأمين شركات التأمين على تجنب التقلبات الشديدة في كلفة وعدد الخسائر بين السنة والأخرى وخلال السنة نفسها. وهذا هو نفس الدافع الذي يدعو المؤمن لهم لشراء التأمين في البداية، كما أن لكل شركة تأمين

محمد الفزيع، وهي دراسة ميدانية قام الباحث فيها بعمل استبانة من ٨٨ سؤالاً ، واختار خمس دول تعمل فيها شركات التأمين التعاوني، وأظهرت الدراسة أن أجهزة الرقابة تعاني ضعفاً في العديد من الجوانب، و أرجع السبب لأمرين هما : الأول : قلة المتخصصين في الاجتهاد الفقهي المتخصص في التأمين التعاوني . الثاني : عدم تطوير تشريعات وأنظمة التأمين بما يخدم التأمين التعاوني

(١) هذا المبحث نتيجة لاستقراء عدد من البحوث المقدمة من متخصصين في الرقابة الشرعية، لذا فإنه يأخذ طابع الميدانية والبحوث هي : إعادة التأمين للدكتور عجيل التشمي، إعادة التأمين للدكتور محمود السرطاوي، التأمين، تقويم المسيرة النظرية والتطبيقية للدكتور الصديق محمد الأمين الضرير، التأمين الإسلامي والتأمين التقليدي هل هناك فروق ؟ للدكتور أحمد الحجي ص ٨، نطاق الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني وآليات تطبيقها للدكتور أحمد السعد.

طاقة استيعابية محدودة مالياً بالنسبة لحجم الخطر الذي تستطيع قبوله، مما يعني معه اضطرار الشركة لرفض الخطر، أو قبول جزء منه إذا كان حجمه أعلى من طاقتها الاستيعابية، و من خلال إعادة التأمين فإن شركة التأمين المباشرة يمكنها زيادة طاقتها الاستيعابية للقبول.

ووجه كون إعادة التأمين من الإشكالات الشرعية هو : أن شركات التأمين التعاوني غالباً ما ترتبط بشركات (إعادة التأمين) التي تسيطر عليها شركات عالمية تتعامل بالتأمين التجاري.

وقد أفتت كثير من الهيئات الشرعية بجواز إعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين التجارية، وبنيت فتواها على وجود الحاجة المتعينة التي تجعل الغرر غير مؤثر في العقد، وقد قيّدت هذا الجواز بشروط، وهي :

الشرط الأول : النسبة التي تدفع من الأقساط لشركات إعادة التأمين التجارية الى أدنى حد ممكن - القدر الذي يزيل الحاجة .

الشرط الثاني : عدم تقاضى عمولة من شركة إعادة التأمين التجارية ؛ وذلك لأن شركة التأمين الإسلامية تؤدي خدماتها للمشاركين، وتأخذ مصروفاتها الإدارية منهم، وليس عن طريق شركة إعادة التأمين ؛ ولأن أخذ هذه العمولة يجعل شركة التأمين الإسلامية بمثابة المنتج لشركة إعادة التأمين التجارية .

الشرط الثالث : ألا تدفع شركة التأمين الإسلامية فائدة على الاحتياطات التي تحتفظ بها .

فقد جرى العرف في التأمين التجاري أن تحتجز شركة التأمين جزءاً من الأقساط المستحقة لشركة إعادة التأمين لمقابلة الأخطار غير المنتهية، وتدفع عنها فائدة لشركة إعادة التأمين.

الشرط الرابع : عدم تدخل شركة التأمين الإسلامية في طريقة استثمار شركة إعادة التأمين لأقساط التأمين المدفوعة لها، وعدم المطالبة

بنصيب في عائد استثماراتها، وعدم تحملها للخسارة التي قد تتعرض لها .
الشرط الخامس : أن يكون الاتفاق مع شركة إعادة التأمين لأقصر مدة ممكنة، وأن ترجع شركة التأمين الإسلامية إلى هيئة الرقابة الشرعية كلما أرادت تجديد الاتفاقية مع شركات إعادة التأمين التجارية^(١) .
ومن العلماء من منع من إعادة التأمين لدى شركات التأمين التجاري و**حجتهم في ذلك :**

أنه لا يجوز لشركات التأمين التكافلي إبرام اتفاقيات إعادة التأمين مع شركات إعادة التأمين التجاري بحجة أن ذلك من باب الضرورات التي تبيح المحظورات ؛ لأن المعنى الشرعي للضرورة التي يباح على أساسها المحظور غير متحقق في هذه المعاملة، فالضرورة هي بلوغ الإنسان حداً إن لم يتناول الممنوع هلك، وهذا يبيح تناول المحرم .
كما أنه يُخشى أن يؤدي الإذن لشركات التأمين التكافلي بإعادة التأمين لدى شركات التأمين التجاري كإجراء مؤقت إلى أن تترك الشركات التكافلية لذلك ولا تنشأ شركات إعادة تأمين تكافلي.

(١) حيث دعا مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمر الثاني بجدة من ١٠ - ١٦ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ، الموافق ٢٢ - ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٥م، الدول الإسلامية للعمل على إقامة مؤسسات التأمين التعاوني وكذلك مؤسسات تعاونية لإعادة التأمين، حتى يتحرر الاقتصاد الإسلامي من الاستغلال ومن مخالفة النظام الذي يرضاه الله لهذه الأمة.

ثانياً : الفائض التأميني^(١) :

ووجه كون فائض التأمين من الإشكالات الشرعية هو :

أولاً : أن بعض أنظمة التأمين التعاوني تنص على أن الفائض يعود على حملة الأسهم وليس على المؤمنين (المشركين) - رغم أنه حق خاص بالمؤمنين تتصرف به إدارة الشركة بما يحقق مصالحهم - حيث تنص المادة سبعون من نظام مراقبة شركات التأمين بالمملكة العربية السعودية على: "على الشركة عند إعداد قائمة عمليات التأمين مراعاة الآتي :

هـ / توزيع الفائض الصافي، ويتم إما بتوزيع نسبة ١٠% عشرة بالمئة للمؤمن لهم مباشرة، أو بتخفيض أقساطهم للسنة التالية، وترحيل ما نسبته ٩٠% تسعون بالمئة إلى قائمة دخل المساهمين "

وهو لا يتوافق مع ما نصت عليه المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية المعيار رقم ٢٦ (٥/٥) "يجوز أن تشمل اللوائح المعتمدة على التصرف في الفائض بما فيه المصلحة حسب اللوائح المعتمدة مثل تكوين الاحتياطات أو تخفيض الاشتراكات أو التبرع به للجهات الخيرية أو توزيعه أو جزء منه على المشتركين على أن لا تستحق الشركة المدبرة شيئاً من ذلك الفائض "

ثانياً : أن من العلماء من لا يرى جواز إعطاء المشتركين من الفائض مطلقاً باعتبار أن ما دفعوه هو على وجه التبرع والهبة^(٢) .

(١) سبقت الإشارة لتعريفه عند الحديث عن خصائص التأمين التعاوني .

(٢) فقد نبهت على ذلك هيئة كبار العلماء برئاسة الشيخ ابن باز - رحمه الله - ببيان جاء فيه : "فإنه سبق أن صدر من هيئة كبار العلماء قرار بتحريم التأمين التجاري بجميع أنواعه، لما فيه من الضرر والمخاطر العظيمة، وأكل أموال الناس بالباطل، وهي أمور يجرمها الشرع المطهر، وينهي عنها أشد النهي، كما صدر =

لذلك اختلفت كيفية توزيع الفائض التأميني في شركات التأمين

التعاوني على طرق عدة منها:

١. رصد الفائض التأميني في صندوق خاص يسمى صندوق المخاطر عند مَنْ لا يرى جواز توزيع الفائض على حملة الوثائق على أساس أنّ قسط التأمين المدفوع من المشترك كلّهُ هبة ولا يجوز الرجوع بشيء من الهبة؛ لأنها خرجت من ملك صاحبها.
٢. رصد الفائض التأميني في حسابٍ خاصٍ بصفة احتياطيّاتٍ فنيّةٍ خاصّةٍ في السنوات الأولى من عمر الشركة عند مَنْ يرى جواز توزيع الفائض على حملة الوثائق .
٣. صرف الفائض التأميني في وجوه الخير كلياً أو جزئياً بعد رصده في

=

قرار من هيئة كبار العلماء بجواز التأمين التعاوني، وهو الذي يتكون من تبرعات من المحسنين، ويقصد به مساعدة المحتاج والمنكوب، و لا يعود منه شيء للمشتركين - لا رؤوس أموال، ولا أرباح، ولا أي عائد استثماري - لأن قصد المشترك ثواب الله بمساعدة المحتاج، ولم يقصد عائداً دنيوياً، وذلك داخل في قوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) وفي قول النبي ﷺ: (والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه) وهذا واضح لا إشكال فيه، ولكن ظهر في الآونة الأخيرة من بعض المؤسسات والشركات تلبيس على الناس ولب للحقائق، حيث سمو التأمين التجاري المحرم : تأميناً تعاونياً، ونسبوا القول بإباحته إلى هيئة كبار العلماء، من أجل التغيرير بالناس، والدعاية لشركاتهم ، وهيئة كبار العلماء بريئة من هذا العمل كل البراءة ، لأن قرارها واضح في التفريق بين التأمين التجاري والتأمين التعاوني ، وتغيير الاسم لا يغير الحقيقة ولأجل البيان للناس، وكشف التلبيس، ودحض الكذب والافتراء صدر هذا البيان . قرار هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية رقم ٥١ وتاريخ ٤/٤/١٣٩٧هـ.

حساب وجوه الخير في الشركة.
٤. توزيع الفائض التأميني كلياً أو جزئياً على حملة الوثائق بحيث يصبح نصيب المشترك من الفائض جزءاً من مجموع الأموال الفردية التي يملكها ويتصرف بها .

الخاتمة

- في ختام هذا البحث أحمد الله سبحانه وتعالى أن منّ عليّ بإتمامه وقد خلصت منه إلى النتائج الآتية :
١. أن التأمين أصبح ضرورة من ضرورات العصر لتعدد المخاطر الاقتصادية والصحية .
 ٢. أن التأمين ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي : التأمين التجاري والتأمين التعاوني، والتأمين الاجتماعي .
 ٣. أن التأمين التعاوني يقوم على التبرع و تحمل الأعباء بين المشتركين.
 ٤. جواز التأمين التعاوني في الجملة والغرر الذي يكتنفه مغتفر ؛ لأنه من باب التبرعات .
 ٥. أن شركات التأمين التعاوني ترد عليها بعض الإشكالات الشرعية كأعادة التأمين، والفائض التأميني
 ٦. لا زالت الأنظمة التي ترعى التأمين التعاوني في حاجة إلى مزيد من الدراسة والتدقيق.

فهرس المراجع

١. الأحكام التبعية لعقود التأمين لأحمد بن حمد الوئيس، رسالة دكتوراه بقسم الفقه بكلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٢. الآداب الشرعية والمنح المرعية لأبي عبد الله محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج،، شمس الدين المقدسي الحنبلي (ت: ٧٦٣هـ) عالم الكتب .
٣. الاستقامة لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، المحقق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود - المدينة المنورة ط الأولى ١٤٠٣هـ.
٤. إعادة التأمين للدكتور محمود السرطاوي بحث مقدم إلى : مؤتمر " التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه " والذي تقيمه الجامعة الأردنية، مجمع الفقه الإسلامي، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) والمنعقد في الأردن خلال الفترة: ٢٦-٢٨ ربيع الثاني ١٤٣١هـ.
٥. بين التأمين التعاوني والتأمين الجماعي للدكتور أحمد ملحم بحث مقدم إلى : مؤتمر " التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه " والذي تقيمه الجامعة الأردنية، مجمع الفقه الإسلامي، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) والمنعقد في الأردن خلال الفترة: ٢٦-٢٨ ربيع الثاني ١٤٣١هـ.
٦. التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية للدكتور عبداللطيف المحمود، دار النفائس للطباعة والنشر، ط الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٧. التأمين الإسلامي للدكتور أحمد سالم ملحم، دار الأعلام، ط الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
٨. التأمين الإسلامي والتأمين التقليدي هل هناك فروق ؟ للدكتور أحمد

الحجي، بحث مقدم لحلقة حوار حول عقود التأمين الإسلامي التي تم عقده بالمملكة العربية السعودية بدعوة من البنك الإسلامي للتنمية ١٤٢٣ هـ.

٩. التأمين التعاوني الإسلامي الأحكام والضوابط الشرعية لأحمد صباغ مجمع الفقه بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في الجزائر ٢٠١٢م، الدورة العشرون محور "التأمين التكافلي".

١٠. التأمين التعاوني الإسلامي للدكتور صالح بن عبد الله بن حميد الملتقى الرابع للتأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الإسلامي المنعقد في الرياض

١١. التأمين التعاوني مفهومه وشروطه للدكتور قذافي الغناني بحث مقدم إلى : مؤتمر : "التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه " والذي تقيمه الجامعة الأردنية، مجمع الفقه الإسلامي، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) والمنعقد في الأردن خلال الفترة: ٢٦-٢٨ ربيع الثاني ١٤٣١ هـ.

١٢. التأمين وأحكامه للدكتور سليمان الثنيان، دار العواصم، ط الأولى ١٤١٤ هـ.

١٣. التأمين، تقويم المسيرة النظرية والتطبيقية للدكتور الصديق محمد الأمين الضيرير بحث مقدم إلى : "المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي " بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٢٦ هـ.

١٤. التكيف الشرعي للتأمين التكافلي للدكتور سعيد أبو هراوة بحث مقدم إلى : الندوة الدولية التي نظمتها جامعة فرحات عباس - سطيف - الجزائر تحت عنوان: مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية خلال الفترة ٢٥ - ٢٦ / ٤ /

٢٠١١م.

١٥. التكييف للتأمين التعاوني الإسلامي للدكتور عثمان إبراهيم بحث مقدم إلى : مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في الجزائر ٢٠١٢م، الدورة العشرون محور "التأمين التكافلي".

١٦. الربا والمعاملات المصرفية في نظر الشريعة الإسلامية للدكتور عمر بن عبدالعزيز المتراك (: ١٤٠٥) دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ط الثانية ١٤١٨هـ.

١٧. الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني جوانب القوة والضعف للدكتور محمد بن عواد الفزيع، الملتقى الرابع للتأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل، رابطة العالم الإسلامي المنعقد في الكويت ٢٠١٣م.

١٨. الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني للدكتور يوسف الشبيلي بحث مقدم إلى : مؤتمر : " التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه" والذي تقيمه الجامعة الأردنية، مجمع الفقه الإسلامي، المنظمة الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) والمنعقد في الأردن خلال الفترة: ٢٦-٢٨ ربيع الثاني ١٤٣١هـ .

١٩. شرح صحيح البخاري لابن بطلال أبي الحسن علي بن خلف بن عبدالملك (ت: ٤٤٩هـ) تحقيق ياسر إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية - الرياض ، ط الثانية ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٢٠. صحيح البخاري لمحمد بن اسماعي البخاري، تحقيق : محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط الأولى ١٤٢٢هـ.

٢١. صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١)

- تحقيق فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العرب، بيروت .
٢٢. عمدة القاري شرح صحيح البخاري لأب محمد محمود بن أحمد بن حسين بدر الدين العيني (ت : ٨٥٥) دار إحياء التراث، بيروت
٢٣. الفروق المؤثرة بين التأمين التعاوني والتأمين التجاري للدكتور علاء الدين الزعتري، الملتقى الثاني للتأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية العالمية للاقتصاد والتمويل التابعة لرابطة العالم الإسلامي المنعقد في الرياض.
٢٤. فقه المعاملات المالية المعاصرة للدكتور للدكتور سعد بن تركي الختلان، دار الصمعي، ط الثانية ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م
٢٥. القاموس المحيط لمجد الدين لأبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، ط الثامنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٢٦. قرار المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث رقم (٧ / ٦)
٢٧. قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي، الدورة الأولى ١٣٩٨هـ.
٢٨. قرار مجمع الفقه الإسلامي المنبثق من منظمة المؤتمر الإسلامي الدورة الثانية ١٤٠٦هـ.
٢٩. قرار هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية رقم (٥١) وتاريخ ١٣٩٧/٤/٤هـ.
٣٠. قواعد الأحكام في مصالح الأنام لأبي محمد عزالدين عبدالعزيز بن عبدالسلام (ت : ٦٦٠) مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة .
٣١. القواعد النورانية الفقهية لتقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني الحنبلي (ت : ٧٢٨) تحقيق : أحمد الخليل، دار الجوزي، المملكة العربية السعودية .

٣٢. لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي، جمال الدين ابن منظور (ت : ٧١١)، دار صادر - بيروت، ط الثالثة ١٤١٤ هـ.
٣٣. المبادئ الأساسية للتأمين التكافلي وتأصيلها الشرعي للدكتور عبدالسلام أوناغن، المؤتمر "التأمين التعاوني و أبعادة وموقف الشريعة الإسلامية منه" والذي تقيمه الجامعة الأردنية، مجمع الفقه الإسلامي، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) والمنعقد في الأردن خلال الفترة: ٢٦-٢٨ ربيع الثاني ١٤٣١ هـ.
٣٤. مبادئ التأمين الإسلامي، إعادة التأمين للدكتور عجيل النشمي، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في الجزائر ٢٠١٢م، الدورة العشرون محور "التأمين التكافلي" .
٣٥. مجلة البحوث الإسلامية الصادرة عن الرئاسة العامة لإدارات العامة للبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، العدد التاسع عشر من رجب إلى شوال ١٤٠٧ هـ
٣٦. مجلة البنوك الإسلامية، الصادرة عن الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، العدد الثالث عام ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م
٣٧. المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي للدكتور محمد عثمان شبير، دار النفائس، ط السادسة ١٤٢٧ هـ.
٣٨. المعاملات المالية المعاصرة للدكتور للدكتور وهبه الزحيلي، دار الفكر
٣٩. المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية . البحرين ١٤٢٨ هـ.
٤٠. المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات/ حامد عبدالقادر / محمد النجار) دار الدعوة .
٤١. المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف

- بالراغب الأصفهاني (ت : ٥٠٢) تحقيق صفوان الداودي، دار القلم،
الدار الشامية، ط الأولى ١٤١٢ هـ .
٤٢. مفهوم التأمين التعاوني للدكتور مسفر الدوسري بحث مقدم إلى :
مؤتمر : " التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه
" والذي تقيمه الجامعة الأردنية، مجمع الفقه الإسلامي، المنظمة
الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، المعهد الإسلامي للبحوث
والتدريب (عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية) والمنعقد في الأردن
خلال الفترة: ٢٦-٢٨ ربيع الثاني ١٤٣١ هـ.
٤٣. المنثور في القواعد الفقهية لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله
بن بهادر الزركشي (ت : ٧٩٤ هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية، ط الثانية،
١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٤٤. موقع قسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز على الشبكة
<http://islamiccenter.kau.edu.sa>
٤٥. نطاق الرقابة الشرعية على شركات التأمين التعاوني وآليات تطبيقها
للدكتور أحمد السعد، الملتقى الرابع للتأمين التعاوني، الهيئة الإسلامية
العالمية للاقتصاد والتمويل التابعة لرابطة العالم الإسلامي المنعقد في
الكويت ٢٠١٣ م .
٤٦. نظام التأمين وموقف الشريعة منه لفيصل مولوي، مؤسسة الريان، ط
الثانية ١٤١٧ هـ.
٤٧. واقع قطاع التأمين وإعادة التأمين للدكتور زروقي إبراهيم، والدكتور
بدري عبدالمجيد ، الملتقى الدولي السابع حول: "الصناعة التأمينية
الواقع العملي وآفاق التطوير - تجارب دول - جامعة حسبية بن بو
علي بالشلف ٢٠١٢ م.

References :

1. al'ahkam altabaeiat lieuqud altaamin li'ahmad bin hamd alwanis, risalat dukturah biqism alfiqh bikuliyat alsharieat bijamieat al'iimam muhamad bin sueud al'iislamiati.
2. aladab alshareiat walminah almareiat li'abi eabd allh muhamad bin muflah bin muhamad bin mufriji,, shams aldiyn almuqdisii alhanbalii (ta: 763hi) ealim al kutub .
3. aliaistiqamat litaqi aldiyn 'abu aleabaas 'ahmad bin eabd alhalim bin eabd alsalam bin eabd allah bin 'abi alqasim bin muhamad aibn taymiat alharaanii alhanbali aldimashqii (ti: 728hi), almuhaqiqi: du. muhamad rashad salim,alnaashir: jamieat al'iimam muhamad bin sueud - almadinat almunawarat t al'uwlaa 1403hi.
4. 'iieadat altaamin lilduktur mahmud alsaratawi bahath muqadam 'iilaa : mutamar : " altaamin altaeawuni 'abeadah wafaqah wamawqif alsharieat al'iislamiat minh " waladhi tuqimuh aljamieat al'urduniyatu, mujmae alfiqh al'iislami, almunazamat al'iislami liltarbiat waleulum walthaqafa (aysisku), almaehad al'iislamiu lilbuhuth waltadrib (eudw majmueat albank al'iislami liltanmiati) walmuneaqad fi al'urduni khilal alfatrati: 26-28 rabie althaani 1431h.
5. bin altaamin altaeawuni waltaamin aljamaeii lilduktur 'ahmad milhim bahath muqadam 'iilaa : mutamar : " altaamin altaeawuni 'abeaduh wafaquh wamawqif alsharieat al'iislamiat minh " waladhi tuqimuh aljamieat al'urduniyatu, mujmae alfiqh al'iislami, almunazamat al'iislami liltarbiat waleulum walthaqafa (aysisku), almaehad al'iislamiu lilbuhuth waltadrib (eudw majmueat albank al'iislami liltanmiati) walmuneaqad fi al'urduni khilal alfatrati: 26-28 rabie althaani 1431hi.
6. altaamin alaijtimaeiu fi daw' alsharieat al'iislamiat lilduktur eabdallatif almahmud, dar alnafayis liltibaeat

- walnashri, t al'uwlaa 1414h 1994m.
7. altaamin al'iislamii lilduktur 'ahmad salim malham, dar al'aelami, t al'uwlaa 1423h 2002m.
 8. altaamin al'iislamii waltaamin altaqlidii hal hunak furuq ? lilduktur 'ahmad alhaji, bahath muqadam lihalqat hiwar hawl euqud altaamin al'iislamii alati tama eaquduh bialmamlakat alearabiat alsaewudiat bidaewat min albank al'iislamii liltanmiat 1423 hu
 9. altaamin altaewuniu al'iislamii al'ahkam waldawabit alshareiat li'ahmad sabaagh mujamae alfiqh bahath muqadam limajmae alfiqh al'iislamii alduwalii almuneaqad fi aljazayir 2012m, aldawrat aleishrwun mihwar "altaamin altakafuli" .
 10. altaamin altaewunii al'iislamii lilduktur salih bin eabd allah bin humayd almultaqaa alraabie liltaamin altaewuni, alhayyat al'iislamiat alealamiat lilaiqtisad waltamwili, rabitat alealam al'iislamii almuneaqad fi alriyad
 11. altaamin altaewuni mafhumuh washurutuh lilduktur qadhaafi alghananim bahath muqadam 'iilaa : mutamar : " altaamin altaewuni 'abeadah wafaqah wamawqif alsharieat al'iislamiat minh " waladhi tuqimuh aljamieat al'urduniyatu, mujmae alfiqh al'iislamii, almunazamat al'iislamii liltarbiat waleulum walthaqafa (aysisku), almaehad al'iislamii lilbuhuth waltadrib (eudw majmueat albank al'iislamii liltanmiati) walmuneaqad fi al'urduni khilal alfatrati: 26-28 rabie althaani 1431h.
 12. altaamin wa'ahkamuh lilduktur sulayman althunyani, dar aleawasimi, t al'uwlaa 1414hi.
 13. altaamini, tiqwim almasirat alnazariit waltatbiqit lilduktur alsidiyq muhamad al'amin aldarir bahath muqadam 'iilaa : "almutamar alealamii althaalith lilaiqtisad al'iislamii " bijamieat 'umi alquraa bimakat almukaramat 1426hi.

14. altikyif alshareiu liltaamin altakafulii lilduktur saeid 'abu hirawat bahath muqadam 'iilaa : alnadwat alduwaliat alati nazamatha jamieat farahat eabaas stif aljazayir taht eunwani: muasasat altaamin altakafulii waltaamin altaqlidii bayn al'usus alnazariat waltajribat altatbiqiat khilal alfadrat 25 - 26 / 4 / 2011m.
15. altikyif liltaamin altaeawunii al'iislamii lilduktur euthman 'iibrahim bahath muqadam 'iilaa : mujmae alfiqh al'iislamii alduwalii almuneaqad fi aljazayir2012m, aldawrat aleishrwun mihwar "altaamin altakafli".
16. alriba walmueamalat almasrifiat fi nazar alsharieat al'iislatmiat lilduktur eumar bin eabdialeaziz almutarak (: 1405) dar aleasimat lilnashr waltawzie, almamlakat alearabiat alsueudiat t althaaniat 1418h.
17. alraqabat alshareiat ealaa sharikat altaamin altaeawuni jawanib alquat walduief lilduktur muhamad bin eawad alfaziei, almultaqaa alraabie liltaamin altaeawuni, alhayyat al'iislatmiat alealamiat lilaiqtisad waltamwili, rabitat alealam al'iislamii almuneaqad fi alkuayt 2013m.
18. alraqabat alshareiat ealaa sharikat altaamin altaeawunii lilduktur yusif alshibili bahath muqadam 'iilaa : mutamar : " altaamin altaeawuni 'abeadah wafaqah wamawqif alsharieat al'iislatmiat minhu" waladhi tuqimuh aljamieat al'urduniyatu, mujmae alfiqh al'iislamii, almunazamat al'iislamii liltarbiat waleulum walthaqafa (aysisku), almaehad al'iislatmiu lilbuhuth waltadrib (eudw majmueat albank al'iislamii liltanmiati) walmuneaqad fi al'urduni khilal alfadrat: 26-28 rabie althaani 1431h .
19. sharah sahih albukharaa liabn bataal 'abi alhasan ealii bin khalaf bin eabdalmalik (t:449hi) tahqiq yasir 'iibrahima, maktabat alrushdi, alsueudiat alriyad , t althaaniat 1423h 2003m.

20. sahih albukharii limuhamad bin aismaeii albukharia, tahqiq : muhamad zuhayr alnaasir, dar tawq alnajati, t al'uwlaa 1422hi.
21. sahih muslim limuslim bin alhajaaj alqushayrii alnaysaburii (ti: 261)tahqiq fuad eabdalbaqi, dar 'iihya' alturath alearabi, bayrut .
22. eumdat alqariyi sharh sahih albukharii li'ab muhamad mahmud bin 'ahmad bin husayn badr aldiyn aleaynii (t : 855) dar 'iihya' altarathi, bayrut
23. alfuruq almuathirat bayn altaamin altaeawunii waltaamin altijarii lilduktur eala' aldiyn alzaetary, almultaqaa althaani liltaamin altaeawuni, alhayyat al'iislatiat alealamiat lilaiqtisad waltamwil altaabieat lirabitat alealam al'iislatii almuneaqad fi alriyad.
24. fiqh almueamat almalat almueasirat lilduktur lilduktur saed bn turki alkhathlan, dar alsamieii, t althaaniat 1433h 2012m
25. alqamus almuhit limajd aldiyn li'abi tahir muhamad bin yaequb alfiruzabadii (t:817), muasasat alrisalat liltibaeat walnushri, bayrut, t althaaminat 1426h 2005m.
26. qarar almajlis al'uwrubii lil'iifta' walbuhuth raqm (6/ 7)
27. qarar mujmae alfiqh al'iislatii altaabie lirabitat alealam al'iislatii, aldawrat al'uwlaa 1398hi.
28. qarar majmae alfiqh al'iislatii almunbathiq min munazamat almutamar al'iislatii aldawrat althaaniat 1406h.
29. qararurihiyat kibar aleulama' fi almamlakat alearabiat alsueudiat raqm (51) watarikh 4/4/1397hi.
30. qawaeid al'ahkam fi masalih al'anam li'abi muhamad ezaaldiyn eabdialeaziz bin eabdalsalam (t : 660) maktabat alkuliyaat al'azhariati, alqahira .
31. alqawaeid alnuwraniat alfiqhiat litaqi aldiyn 'ahmad bin eabdalhalim bin taymiat alharaanii alhanbalii (t

- :728) tahqiq : 'ahmad alkhalil, dar aljuzi, almamlakat alearabiat alsueudia .
32. lisan alearab limuhamad bin makram bin eulay, jamal aldiyn abn manzur (t : 711), dar sadir bayrut, t althaalithat 1414hi.
33. almabadi al'asasiat liltaamin altakafulii watasiluha alshareii lilduktur eabdalsalam 'uwnaghn, almutamar "altaamin altaeawuni w 'abeadat wamawqif alsharieat al'iislatmiat minhu" waladhi tuqimuh aljamieat al'urduniyatu, mujmae alfiqh al'iislami, almunazamat al'iislami liltarbiat waleulum walthaqafa (aysisku), almaehad al'iislamiu libuhuth waltadrib (eudw majmueat albank al'iislami liltanmiati) walmuneeaqad fi al'urduni khilal alfatrati: 26-28 rabie althaani 1431h.
34. mabadi altaamin al'iislami, 'ieadat altaamin lilduktur eajil alnashmi, bahath muqadam limajmae alfiqh al'iislami alduwalii almuneeaqad fi aljazayir2012m, aldawrat aleishrwun mihwar "altaamin altakafuli" .
35. majalat albuuhuth al'iislamiat alsaadirat ean alriyasat aleamat li'idarat aleamat libuhuth aleilmiat wal'iifta' waldaewat wal'irshadi, aleadad altaasie eashar min rajab 'iilaa shawal 1407h
36. majalat albuuk al'iislamiati, alsaadirat ean aliatihad aldawlii libuuk al'iislamiati,aleadad althaalith eam 1398h/1978m
37. almueamal almalial almueasirat fi alfiqh al'iislami lilduktur muhamad euthman shibir, dar alnafayisi, t alsaadisat 1427hi.
38. almueamal almalial almueasirat lilduktur lilduktur wahabuh alzuhayli, dar alfikr
39. almaeayir alshareiat lihayyat almuhasabat walmurajaat lilmuasasat almalial al'iislamiat albahrayn 1428 hu.
40. almuejam alwasit majmae allughat alearabiat bialqahirati, ('iibrahim mustafaa / 'ahmad alzayaati/

- hamid eabdalqadir / muhamad alnajaar) dar aldaewa .
41. almufradat fi gharayb alquran li'abi alqasim alhusayn bim muhamad almaeruf bialraaghib al'asfahanii (t : 502) tahqiq safwan aldaawudii, dar alqalami, aldaar alshaamiatu, t al'uwlaa 1412h
 42. mafhum altaamin altaewunii lilduktur misfar aldawsari bahath muqadam 'iilaa : mutamar : " altaamin altaewuni 'abedah wafaqah wamawqif alsharieat al'iislatiat minh " waladhi tuqimuh aljamieat al'urduniyatu, mujmae alfiqh al'iislami, almunazamat al'iislami liltarbiat waleulum walthaqafa (aysisku), almaehad al'iislamiu libuhuth waltadrib (eudw majmueat albank al'iislami liltanmiati) walmuneeaqad fi al'urduni khilal alfatrati: 26-28 rabie althaani 1431h.
 43. almanthur fi alqawaeid alfiqhiat li'abi eabd allah badr aldiyn muhamad bin eabd allah bin bihadir alzarkashii (ti: 794hi), wizarat al'awqaf alkuaytiati, t althaaniati, 1405h - 1985m.
 44. mawqie qism aliaqtisad al'iislami bijamieat almalik eabdialeaziz ealaa alshabakat <http://islamiccenter.kau.edu.sa>
 45. nitaq alraqabat alshareiat ealaa sharikat altaamin altaewunii waliat tatbiqiha lilduktur 'ahmad alsaedu, almultaqaa alraabie liltaamin altaewuni, alhayyat al'iislatiat alealamiat lilaiqtisad waltamwil altaabieat lirabitat alealam al'iislami almuneeaqad fi alkuayt 2013m .
 46. nizam altaamin wamawqif alsharieat minh lifaysal mulwi, muasasat alrayan, t althaaniat 1417h.
 47. waqie qitae altaamin wa'ieadat altaamin lilduktur zuruqi 'iibrahim, walduktur badri eabdalmajid , almultaqaa alduwaliu alsaabie hwla: "lsinaeat altaaminiat alwaqie aleamalii wafaq altatwir - tajarib dual - "jamieat hasibat bin bu ealiin bialshalaf 2012m.

(ملحق)

معيار التأمين الإسلامي (٢٦)

نطاق المعيار

يتناول هذا المعيار التأمين الإسلامي، من حيث تعريفه، وتكييفه، وخصائصه، ومبادئه، وأركانه، وأنواعه، وتمييزه عن التأمين التقليدي، ووضع الضوابط التي يجب مراعاتها في المؤسسات المالية الإسلامية. ولا يتناول الضمان الاجتماعي المنظم من الدولة.

تعريف التأمين الإسلامي وتمييزه عن التأمين التقليدي .

التأمين الإسلامي : هو اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالتبرع، ويتكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، (صندوق) يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها، وذلك طبقاً للوائح والوثائق. ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تديره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستثمار موجودات الصندوق .

وأما التأمين التقليدي : فهو عقد معاوضة مالية يستهدف الربح من التأمين نفسه، وتطبق عليه أحكام المعاوضات المالية التي يؤثر فيها الغرر وحكم التأمين التقليدي أنه محرم شرعاً.

التكييف الفقهي للتأمين الإسلامي :

التأمين الإسلامي يقوم على أساس الالتزام بالتبرع من المشتركين لمصلحتهم، وحماية مجموعهم بدفع اشتراكات يتكون منها صندوق التأمين الذي تديره هيئة مختارة من حملة الوثائق، أو تديره الشركة المساهمة المرخص لها بممارسة خدمات التأمين، على أساس الوكالة بأجر، وتقوم

الهيئة المختارة من حملة الوثائق أو الشركة باستثمار موجودات التأمين على أساس المضاربة أو الوكالة بالاستثمار .

١/٣ تختص الشركة المساهمة المديرية للتأمين برأس مالها وعوائده، والأجر الذي تأخذه عن الوكالة ، ونسبتها المحددة من الريح المحقق عن استثمار موجودات التأمين على أساس المضاربة، أو الأجر المحدد على أساس الوكالة بالاستثمار، وتحمل الشركة جميع مصروفاتها الخاصة بأعمالها، ومن تلك المصروفات مصروفات استثمار موجودات التأمين .

٢/٣ يختص صندوق حملة الوثائق بالاشتراكات وعوائدها وما يتم تكوينه من مخصصات واحتياطيات متعلقة بالتأمين وبالفائض التأميني، ويتحملون جميع المصروفات المباشرة المتعلقة بإدارة عمليات التأمين .

العلاقات التعاقدية في التأمين الإسلامي :

في التأمين الإسلامي ثلاث علاقات تعاقدية:

(أ) علاقة المشاركة بين المساهمين التي تتكون بها الشركة من خلال النظام الأساسي وما يتصل به ، هي عقد المشاركة إذا كانت تديره شركة . وينظر المعيار الشرعي رقم (١٢) بشأن الشركة (المشاركة) الشركات الحديثة .

العلاقة بين الشركة وبين صندوق حملة الوثائق هي علاقة الوكالة من حيث الإدارة، أما من حيث الاستثمار فهي علاقة مضاربة ، أو وكالة بالاستثمار .

العلاقة بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الاشتراك هي علاقة التزام بالتبرع، والعلاقة بين المستفيد وبين الصندوق عند التعويض هي علاقة التزام الصندوق بتغطية الضرر حسب الوثائق واللوائح .

مبادئ التأمين الإسلامي وأسسها الشرعية :

يقوم التأمين الإسلامي على المبادئ والأسس الشرعية الآتية التي يجب أن ينص عليها في النظام الأساسي للشركة، أو في اللوائح، أو في الوثائق :

١/٥ الالتزام بالتبرع: حيث ينص على أن المشترك يتبرع بالاشتراك وعوائده لحساب التأمين لدفع التعويضات، وقد يلتزم بتحمل ما قد يقع من عجز حسب اللوائح المعتمدة.

٢/٥ قيام الشركة المنظمة للتأمين بإنشاء حسابين منفصلين أحدهما خاص بالشركة نفسها: حقوقها والتزاماتها، والآخر خاص بصندوق (حملة الوثائق) حقوقهم والتزاماتهم.

٣/٥ الشركة وكيالة في إدارة حساب التأمين، ومضاربة أو وكيالة في استثمار موجودات التأمين.

٤/٥ يختص حساب التأمين بموجودات التأمين وعوائد استثماراتها، كما أنه يتحمل التزاماتها.

٥/٥ يجوز أن تشمل اللوائح المعتمدة على التصرف في الفائض بما فيه المصلحة حسب اللوائح المعتمدة مثل تكوين الاحتياطات، أو تخفيض الاشتراكات، أو التبرع به لجهات خيرية، أو توزيعه أو جزء منه على المشتركين على أن لا تستحق الشركة المديرة شيئاً من ذلك الفائض .

٦/٥ صرف جميع المخصصات المتعلقة بالتأمين، والفوائض المتراكمة في وجوه الخير عند تصفية الشركة.

٧/٥ أفضلية مشاركة حملة الوثائق في إدارة عمليات التأمين من خلال إيجاد صيغة قانونية مناسبة لممارسة حقهم في الرقابة، وحماية مصالحهم، مثل تمثيلهم في مجلس الإدارة.

٨/٥ التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها

واستثماراتها، وبخاصة عدم التأمين على المحرمات، أو على أغراض محرمة شرعاً.

٩/٥ تعيين هيئة رقابة شرعية تكون فتاواها ملزمة للشركة، ووجود إدارة رقابة وتدقيق شرعي داخلي.

أنواع التأمين الإسلامي :

١/٦ التأمين على الأشياء: وهو يقوم على تعويض الضرر الفعلي، ويستوعب التأمين من الحريق، والسيارات، والطائرات، والمسؤولية، وخيانة الأمانة، وغيرها. وينظر المعيار الشرعي رقم (٥) بشأن الضمانات البند ٤/٧.

٢/٦ التأمين على الأشخاص في حالتها العجز أو الوفاة المسمى أحياناً بالتكافل، ويقابله (التأمين التقليدي على الحياة) .

١/٢/٦ يتم التأمين في حالتها العجز أو الوفاة عن طريق ما يأتي:

١/١/٢/٦ طلب اشتراك يبين فيه جميع أحوال الشخص وصفاته المطلوبة للتأمين عليه، والتفاصيل الخاصة بما للمشارك وما عليه.

٢/١/٢/٦ تحديد مقدار الاشتراك (اشتراك التأمين).

٣/١/٢/٦ تحديد مقدار المزايا التي تدفع للمستفيد حسب الاتفاق.

٢/٢/٦ في حالة الوفاة توزع المستحقات المتعلقة بالتكافل طبقاً لما يحدد في الوثائق من أشخاص أو جهات أو أغراض بعد موت المشارك، حسب ما هو منظم في اللوائح المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية، أما إن وجدت أرصدة استثمار فتوزع على الورثة طبقاً لأحكام الميراث الشرعية .

٣/٢/٦ يشترط في التأمين لحالة الوفاة أن ينص في وثيقة التأمين على أن المخصص له مبلغ التأمين (المستفيد)، أو الوارث يسقط حقه إذا كانت الوفاة بسبب القتل إذا ثبت أن له يداً فيه.

الاشتراك في التأمين :

١/٧ يجوز اشتراك غير المسلمين مع المسلمين في التأمين بأنواعه.
٢/٧ يمكن تحديد الاشتراك حسب المبادئ الاكتوارية المبنية على الأسس الفنية للإحصاء ، مع مراعاة كون الخطر ثابتاً أو متغيراً، ومبدأ تناسب الاشتراك مع الخطر نفسه، ونوعه، ومدته، ومبلغ التأمين.
٣/٧ يشترط في الخطر المؤمن منه أن يكون محتمل الوقوع، لا متعلقاً بمحض إرادة المشترك، وأن لا يكون متعلقاً بمحرم.

التزامات المشترك في التأمين الإسلامي

يجب على المشترك (المستأمن) ما يأتي:

١/٨ تقديم البيانات اللازمة المتعلقة بالخطر المؤمن منه، وإبلاغ الشركة بما يستجد من ظروف تؤدي إلى زيادة الخطر بعد إبرام العقد، وإذا ثبت تعدد المشترك التديس أو التعرير أو تقديم البيانات الكاذبة فيحرم من التعويض كلياً أو جزئياً، أما إذا ثبت أن تقديم البيانات المخالفة للواقع تم على سبيل الخطأ فإنه يستحق التعويض بالمقدار المطابق للبيانات التي تثبت صحتها.

٢/٨ دفع الاشتراكات في أوقاتها المحددة المتفق عليها، وفي حالة امتناع المشترك أو تأخره عن دفع الاشتراكات في أوقاتها المحددة يكون للشركة الحق في إنهاء الوثيقة، أو إجباره على الدفع عن طريق القضاء.

٣/٨ إخطار الشركة باعتبارها وكالة عن صندوق حملة الوثائق بتحقيق الخطر المؤمن منه خلال الفترة المتفق عليها في وثيقة التأمين، وإذا لم يتم فيها تحديد المدة فيجب عليه الإخطار خلال مدة مناسبة، وإذا لم يتم المشترك بهذا الإخطار يكون للشركة الحق في مطالبة المشترك بالتعويض بقدر ما أصاب حساب التأمين من ضرر فعلي بسبب

إخلاله بهذا الالتزام.

الشروط في وثائق التأمين الإسلامي :

١/٩ لا مانع شرعاً من اشتراط شروط خاصة بالمدد، أو عدم التحمل في حالات معينة، مثل حالة عدم الإبلاغ عن الحادث، أو أن يتحمل المشترك مبلغاً معيناً من التعويض، وتصبح هذه الشروط المنصوص عليها في وثائق التأمين واجبة الوفاء بها ما دامت لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومقتضى الاتفاق.

٢/٩ يجوز النص في وثيقة التأمين على حالات الاستثناء من التعويض بشرط مراعاة العدالة في الاستثناءات، وحفظ الحقوق، واستبعاد الشروط التعسفية .

التزامات الشركة المساهمة وصلاحياتها :

١/١٠ على الشركة القيام بإدارة عمليات التأمين من إعداد وثائق التأمين، وجمع الاشتراكات، ودفع التعويضات، وغيرها من الأعمال الفنية مقابل أجر معلومة ينص عليها في العقد حتى يعتبر المشترك قابلاً بها بمجرد التوقيع عليه.

٢/١٠ يناط تصرف إدارة الشركة بتحقيق المصلحة، ولا تضمن إلا بالتعدي، أو التقصير، أو مخالفة الشروط.

٣/١٠ تتحمل الشركة المصروفات الخاصة بتأسيس الشركة، وجميع المصروفات التي تخصها، أو تخص استثمار أموالها.

٤/١٠ يقتطع الاحتياطي القانوني للشركة المساهمة من أموال المساهمين ويكون من حقوقهم، وكذلك كل ما يجب اقتطاعه مما يتعلق برأس المال، ولا يجوز اقتطاع جزء من أموال حملة الوثائق أو أرباحها لصالح المساهمين .

٥/١٠ يجوز تحقيقاً لمصلحة حملة الوثائق أن يقتطع جزء من أموالهم،

أو أرباحها احتياطات، أو مخصصات متعلقة بصندوق التأمين على أن لا تؤول إلى المساهمين، وما يتراكم في حساب التأمين يصرف في وجوه الخير عند التصفية .

٦/١٠ ترجع الشركة على المسئول عن الحادث إذا كان تحقق الخطر المؤمن منه بفعل شخص ثبتت مسؤوليته التعاقدية أو التقصيرية أو لفعل من في حكمه، وبذلك تحل الشركة محل المشترك في جميع الدعاوى والحقوق الخاصة بالموضوع، وما تم تحصيله يكون للصندوق. ٧/١٠ إذا استثمرت الشركة أموال حملة الوثائق على أساس المضاربة فإن الشركة تتحمل ما يتحمله المضارب، وينظر المعيار الشرعي رقم (١٣) بشأن المضاربة، وإذا استثمرتها على أساس الوكالة بالاستثمار فإنه يطبق حكم الوكالة بأجر.

٨/١٠ في حالة عجز موجودات التأمين عن سداد التعويضات المطلوبة، وعدم كفاية تعويضات شركات إعادة التأمين فإنه يجوز للشركة أن تسد العجز من تمويل مشروع أو قرض حسن، على حساب صندوق التأمين، وتغطي الالتزامات الناشئة عن العجز الحادث في سنة ما من فائض السنوات التالية، كما يجوز للشركة مطالبة حملة الوثائق بما يسد العجز إذا التزموا ذلك في وثيقة التأمين.

٩/١٠ يتحمل حساب التأمين جميع المصروفات والعمولات الخاصة بأنشطة التأمين.

١٠/١٠ لا مانع شرعاً من إجراء المصالحة بين الشركة وبين المتسببين في الضرر بما يحقق المصلحة للمشاركين، وفقاً لأحكام الصلح المقررة شرعاً .

١١. التعويض :

١/١١ يعطى للمشارك الأقل من قيمة الضرر ومبلغ التأمين حسبما ينص

عليه في اللوائح .

٢/١١ عدم الجمع بين التعويض، وما استحق للمشارك في ذمة الغير بسبب الضرر.

٣/١١ عدم الجمع بين تعويضين أو أكثر من شركات التأمين عن الضرر نفسه.

٤/١١ يقتصر التعويض على الخسائر التي تصيب المشترك في التأمين على الأشياء حسبما هو منصوص عليه في اللوائح ، ويشمل التعويض الخسائر التبعية التي يمكن تقديرها تقديراً سليماً بحسب الضرر الفعلي.

الفائض التأميني :

١/١٢ الفائض التأميني جزء من موجودات حساب التأمين ، ويتم التصرف فيه حسبما ورد في البند (٥/٥) .

٢/١٢ في حال توزيع الفائض أو جزء منه على حملة الوثائق يتم بإحدى الطرق الآتية، على أن ينص على الطريقة المختارة منها في اللوائح، وهي:

(أ) التوزيع على حملة الوثائق بنسبة اشتراكهم دون تفرقة بين من حصل على تعويضات ومن لم يحصل خلال الفترة المالية.

(ب) التوزيع على حملة الوثائق الذين لم يحصلوا على تعويضات أصلاً خلال الفترة المالية، دون من حصلوا على تعويضات.

(ج) التوزيع على حملة الوثائق بعد حسم التعويضات المدفوعة لهم خلال الفترة المالية.

(د) التوزيع بأي طريقة أخرى تقرها هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.

انتهاء وثيقة التأمين :

تنتهي وثيقة التأمين بإحدى الحالات الآتية:

١/١٣ انتهاء المدة المتفق عليها في وثيقة التأمين، ويجوز في التأمين على

الأشياء النص على تجدد العقد من تلقاء نفسه إذا لم يقم المشترك قبل انتهاء المدة بزمان محدد بإبلاغ الشركة برغبته في عدم تجديد العقد.

٢/١٣ إنهاء الوثيقة من قبل الشركة أو المشترك في حال النص على حق أي منهما في الإنهاء بإرادة منفردة .

٣/١٣ هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكاً كلياً في التأمين على الأشياء دون الإخلال بحق المشترك في التعويض بشروطه.

٤/١٣ وفاة المؤمن عليه في التأمين على الأشخاص (على الحياة) دون الإخلال بحق المستفيد من مزايا التأمين بشروطه.